السياسات العمومية في مجال الصحة والحماية الاجتماعية

تعميم الحماية الاجتماعية وتأهيل المنظومة الصحية الوطنية

مقدمة

يعتبر ورش تعميم الحماية الاجتماعية من الأوراش الكبرى التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، وهو ثورة اجتماعية حقيقية تهدف إلى تقليص الفقر ومحاربة كل أشكال الهشاشة ودعم القدرة الشرائية للأسر وتعميم التأمين الصحي الإجباري على جميع المواطنات والمواطنين، وتعميم التعويضات العائلية والتعويض عن فقدان الشغل، وتوسيع نظام التقاعد.

وقد مكن إصلاح القطاع الصحي باعتباره ورشا ملكيا بامتياز، من خلق ثورة في قطاع الصحة لم تعرفها المنظومة الصحية بالمغرب منذ خمسين سنة، حيث سطر جلالة الملك المعالم الكبرى للمشروع الاجتماعي والمجتمعي من خلال قانونيْ إطار للحماية الاجتماعية (09.21)، والقانون الإطار المتعلق بالمنظومة الصحية (06.22)، وما تضمناه من مقتضيات تهم التغطية الصحية وتعزيز البرامج الاجتماعية.

ويشكل القانون الإطار رقم 09.21 الصادر في 22 شعبان 1442 (5 أبريل 2021) المتعلق بالحماية الاجتماعية، مرحلة أساسية في تنفيذ توجهات جلالة الملك محمد السادس حفظه الله فيما يتعلق بتعميم التغطية الصحية والاجتماعية لفائدة جميع المواطنات والمواطنين المغاربة بحلول عام 2025.

وتواصل وزارة الصحة والحماية الاجتماعية بمعية شركائها تنزيل ورش الحماية الاجتماعية الذي يعكس حرص جلالته على ولوج عادل للخدمات الطبية والاجتماعية، وذلك وفق تصور يشرك كافة الفرقاء في الجهود الحثيثة المبذولة على هذا المستوى. وقد تسارعت وتيرة تفعيل المحاور الأساسية لهذا الورش على أرض الواقع، سواء تعلق الأمر بتعميم الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية الإجبارية وما يرتبط به من إجراءات، وكذا السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد اللذين يشكلان قاعدة الانطلاق لاستهداف الفئات المعنية، فضلا عن تعزيز البنيات التحتية الاستشفائية بعدة أقطاب طبية وطنية وجهوية وإقليمية وتأهيلها لتكون في مستوى تنزيل هذا الورش الملكي الطموح.

ونظرا للدور الذي يلعبه قطاع الصحة في إرساء أسس الدولة الاجتماعية، شرعت الوزارة بمختلف مكوناتها في الإعداد لهذا المسار الإصلاحي الذي ابتدأ منذ 2020 وما يزال ساريا إلى يومنا هذا، حيث تم تنفيذ عدة مشاريع تهم المنظومة الصحية ككل، بما في ذلك تعزيز وتحديث الترسانة القانونية المنظمة لكل من قطاعي الصحة والحماية الاجتماعية، وفي هذا الصدد فقد تم استكمال الإطار القانوني لتأهيل المنظومة الصحية الوطنية ومواصلة تنفيذ ورش تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض على وجه الخصوص، وإخراج نموذج جديد للتنظيم الإداري للقطاع الصحي على المستوى المركزي والجهوي، إضافة إلى تجويد وتعزيز العرض الصحي على المستوى الوطني، وإقرار سياسة دوائية مستدامة تضمن الأمن الدوائي والصحي للمملكة المغربية، فضلا عن النهوض بالأوضاع المهنية والاجتماعية لمهنيي الصحة.

كما تواصل وزارة الصحة والحماية الاجتماعية تنفيذ مخطط عملها فيما يتعلق بتنفيذ البرامج الصحية لمحاربة الأمراض والمراقبة الوبائية حفاظا على الصحة العامة، إضافة إلى تعزيز الولوج إلى الخدمات الصحية الأولية، عبراعتماد نموذج جديد لمؤسسات الرعاية الصحية الأولية باعتبارها الوجهة الأولى للمرتفقين في مسار تلقي العلاجات، فضلا عن تعزيز الصحة الأولية وتكثيف الحملات الصحية والتواصلية في إطار استراتيجية جديدة تقوم على التوعية والتربية الصحية والتثقيف.

❖ ورش الحماية الاجتماعية

1- مرتكزات وأهداف ورش الحماية الاجتماعية

يعتبر تحقيق الحماية الاجتماعية مدخلا أساسيا لا محيد عنه للنهوض بالعنصر البشري باعتباره حلقة أساسية في التنمية، ولبناء مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية والمجالية التي ما فتئ صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يصبو إليها منذ اعتلائه عرش أسلافه المنعمين. وقد تجسدت هذه الرؤية المولوية السامية في إطلاق مجموعة من البرامج الاجتماعية في مقدمتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ونظام المساعدة الطبية، وبرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، وبرامج دعم تمدرس الأطفال مثل "برنامج تيسير" و"برنامج دعم الأرامل".

وقد مكنت هذه البرامج، على اختلاف أشكالها، من التقليص من نسبة الفقر والهشاشة والهدر المدرسي، ومن ولوج فئة واسعة من المواطنات والمواطنين إلى الخدمات الأساسية .وتعزيزا لهذه المكاسب، بات من الضروري تكثيف الجهود من أجل استكمال بناء منظومة قوية توفر الحماية الاجتماعية لفئات واسعة، وتكون قادرة على الحد من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما على الفئات الأكثر هشاشة، من قبيل تلك التي ترتبت عن تداعيات جائحة كوفيد-19.

وتشمل الحماية الاجتماعية؛ الحماية من مخاطر المرض، الحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة وتخويل تعويضات جزافية لفائدة الأسر التي لا تشملها هذه الحماية، الحماية من المخاطر المرتبطة بالشيخوخة، إضافة إلى الحماية من مخاطر فقدان الشغل.

في هذا السياق، يسعى هذا الورش الملكي الطموح إلى استكمال بناء هذه المنظومة، التي حدد جلالة الملك أيده الله ونصره، في خطابه السامي بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية بتاريخ 9 أكتوبر 2020، معالمها ومرتكزاتها المتمثلة في ما يلي :

- أولا : توسيع التغطية الصحية الإجبارية، بحلول نهاية سنة 2022، بحيث سيتمكن 22 مليون مستفيد إضافي من الاستفادة من التأمين الإجباري عن المرض الذي يغطي تكاليف العلاج والأدوية والاستشفاء؛
- ثانيا: تعميم التعويضات العائلية، التي سيستفيد منها حوالي سبعة ملايين طفل في سن التمدرس؛
- ثالثا: توسيع قاعدة الانخراط في أنظمة التقاعد، من خلال دمج حوالي خمسة ملايين شخص من الساكنة النشيطة التي لا تتوفر حاليا على أي تغطية متعلقة بالتقاعد؛
- رابعا: تعميم التعويض عن فقدان الشغل لفائدة الأشخاص الذين يتوفرون على شغل قار.

وتأسيسا لهذه التوجيهات الملكية السامية، يحدد هذا الورش الكبير الأحكام والمبادئ والتوجهات والآليات المؤطرة لعمل الدولة في هذا المجال، والكفيلة ببلوغ الأهداف المسطرة، بما يمكن من التقليص من الفقر، ومحاربة الهشاشة، ودعم القدرة الشرائية للأسر، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والنهوض بالرأسمال البشري.

وقد تم الاستناد في القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية إلى أحكام الفصل 31 من الدستور الذي يكرس الحق في الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والاسترشاد بالالتزامات الدولية للمملكة المغربية في مجال الحماية الاجتماعية، خصوصا العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية رقم 102 بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي الصادرة عن منظمة العمل الدولية، والتوصية

رقم 202 بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية الصادرة عن هذه المنظمة، وكذا خطة الأمم المتحدة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي يعد توسيع الحماية الاجتماعية من بين غاياتها الرئيسة.

وفي هذا الإطار، تتمثل التزامات السلطات العمومية في السهر على تنسيق عمل كافة المتدخلين المعنيين بتعميم الحماية الاجتماعية، باعتبارها أولوية وطنية، وتطوير الجوانب المتعلقة بتدبير وحكامة هيئات الضمان الاجتماعي، وضمان التقائية أنظمة الحماية الاجتماعية، واتخاذ جميع التدابير ذات الطابع التشريعي والتنظيمي والمؤسساتي والمالي التي تمكن من تفعيل تعميم هذه الحماية.

وقد قامت السلطات الحكومية ذات الصلة بتفعيل هذا المشروع بتنزيل هذا الإصلاح داخل الآجال المحددة له، والتي أقرها القانون في أجل خمس سنوات حسب الجدولة، حيث تم تحديد:

- تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض خلال سنتي 2021 و2022؛
- تعميم التعويضات العائلية من خلال تمكين الأسر التي لا تستفيد من هذه التعويضات وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، من الاستفادة، حسب الحالة، من تعويضات للحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة، أو من تعويضات جزافية، وذلك خلال سنتي 2023 و2024؛
- توسيع الانخراط في أنظمة التقاعد وتعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل سنة 2025.

ويستند تعميم الحماية الاجتماعية على مبادئ التضامن في أبعاده الاجتماعي والترابي وبين الأجيال والبين-مهني، الذي يقتضي تظافر مجهودات جميع المتدخلين في هذا المجال؛ إضافة إلى مبدأ عدم التمييز في الولوج إلى خدمات الحماية الاجتماعية، وكذا مبدأ الاستباق الذي يقوم على تقييم دوري لآثار تدخلات الأطراف المعنية بالحماية الاجتماعية بغية اعتماد أفضل السبل الكفيلة بتثمين النتائج المحققة، فضلا عن مبدأ المشاركة من خلال انخراط كل المتدخلين في السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالحماية الاجتماعية.

ويهدف هذا القانون-الإطار إلى تعميم الحماية الاجتماعية لتشمل الأشخاص الذين لا يتوفرون عليها، وذلك من أجل التقليص من الفقر، ومحاربة الهشاشة .ويتضمن تعميم الحماية الاجتماعية المحاور التالية:

- تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض؛
- توسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد لتشمل الأشخاص الذين يمارسون عملا ولا يستفيدون من أي معاش؛
- تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل لتشمل كل شخص متوفر على شغل قار؛
- تعميم التعويضات العائلية من خلال تمكين الأسر التي لا تستفيد من هذه التعويضات وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، من الاستفادة من :
  - تعويضات للحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة، لاسيما منها الهدر المدرسي، بالنسبة للأسر التي لديها أطفال دون سن 21 سنة؛
  - تعويضات جزافية بالنسبة للأسر التي لا تتوفر على أطفال أو يتجاوز سن هؤلاء 21 سنة، شريطة ألا تكون مستفيدة من تعويضات الحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة. وتهدف هذه التعويضات أساسا لدعم القدرة الشرائية لهذه الأسر والحد من الهشاشة.

ويتم تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض من خلال :

- توسيع الاستفادة من هذا التأمين لتشمل الفئات المعوزة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية؛
- تحقيق التنزيل التام للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، ليشمل كل الفئات المعنية، واعتماد الآليات اللازمة لهذا الغرض، لاسيما تبسيط مساطر أداء وتحصيل الاشتراكات المتعلقة بهذا التأمين.

ولبلوغ هدف تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، تلتزم السلطات العمومية بإصلاح المنظومة الصحية الوطنية وتأهيلها.

وفيما يخص توسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد لتشمل الأشخاص الذين يمارسون عملا ولا يستفيدون من أي معاش، من خلال تحقيق التنزيل التام لنظام المعاشات الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، ليشمل كل الفئات المعنية، واعتماد الآليات اللازمة لهذا الغرض، لاسيما تبسيط مساطر أداء وتحصيل الاشتراكات المتعلقة بهذا النظام.

ويتم تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل لتشمل كل شخص متوفر على شغل قار، من خلال تبسيط شروط الاستفادة من هذا التعويض وتوسيع الاستفادة منه، أمام تعميم التعويضات العائلية، فيتم من خلال إرساء التعويضات المتعلقة بالحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة والتعويضات الجزافية عبر القيام، على الخصوص بما يلي :

- إصلاح برامج الدعم الموجه للأسر للحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة، المعمول بها، قصد تجميعها وتعميمها مع وضع معايير دقيقة للاستفادة منها؛
- الإصلاح التدريجي لنظام المقاصة بهدف تخصيص الهوامش الناتجة عن الرفع التدريجي للدعم لتمويل التعويضات المذكورة؛
- اعتماد السجل الاجتماعي الموحد كأداة لتحقيق استهداف أكثر فعالية للفئات الاجتماعية المستحقة للدعم.

وبصفة عامة، يعتبر تعميم الحماية الاجتماعية أولوية وطنية، ومسؤولية مشتركة بين الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومختلف الهيئات العامة والخاصة الأخرى والمواطنين، وألزم القانون السلطات العمومية بالسهر على تنسيق عمل كافة المتدخلين المعنيين بتعميم الحماية الاجتماعية، وتطوير الجوانب التدبيرية وكذا تلك المتعلقة بحكامة هيئات الضمان الاجتماعي، واتخاذ جميع التدابير ذات الطابع التشريعي والمؤسساتي والمالي التي تمكن من تفعيل تعميم الحماية الاجتماعية.

2- إنجازات مهمة لتنزيل ورش الحماية الاجتماعية

منذ دعوة جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده إلى وضع نظام حماية اجتماعية متكامل وشامل، قادر على الحد من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية، خاصة لصالح الفئات الهشة، عملت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية على مضاعفة جهودها لتنزيل مختلف مكونات البرامج الإصلاحية لمنظومة الحماية الاجتماعية وتعميمها على جميع الفئات المستهدفة.

إن هذا المشروع المجتمعي، الذي يمثل إحدى دعامات وركائز نموذج الدولة الاجتماعية الذي باتت معالمه تتشكل منذ الأزمة الصحية العالمية لكوفيد-19، يروم إرساء منظومة تضامنية إجبارية تحقق الحماية للجميع وتيسر ولوجهم إلى الخدمات الاجتماعية والصحية على نحو متكافئ، وتضمن رعاية صحية مستدامة للجميع ضد الأمراض والمخاطر الصحية بمختلف أنواعها.

كما يتوخى هذا الورش الملكي الطموح إطلاق إصلاحات هيكلية وجذرية، لاسيما فيما يتعلق بتعزيز التنسيق والتكامل بين مختلف أنظمة الحماية الاجتماعية السابقة والحالية، إضافة إلى توفير البنية التحتية اللازمة لتعميمه وذلك من خلال تأهيل البنيات الاستشفائية وتوفير الأطر الصحية وتطوير قدرات إنتاج الأدوية واللقاحات والمستلزمات الطبية الأساسية، وذلك وفقا لمضامين القانون الإطار المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية.

وفي هذا الصدد يتواصل تنزيل ورش الحماية الاجتماعية، حيث تم تنفيذ العديد من الإجراءات منذ اعتماد القانون الإطار رقم 21.09 المتعلق بالحماية الاجتماعية، أبرزها:

- توسيع التغطية الصحية الإجبارية الأساسية، لتشمل 22 مليون مستفيد بنسبة 90 في المائة من الساكنة؛
- توسيع الانخراط في أنظمة التقاعد (5 ملايين شخص في أفق 2025)؛
- تعميم التعويض عن فقدان الشغل بحلول سنة 2025؛
- تعميم التعويضات العائلية: استفادة 7 ملايين طفل في سن التمدرس (تم تفعيلها خلال سنة 2023-2024)؛
- تفعيل جميع المراسيم التطبيقية للحماية الاجتماعية؛

أجرأة تعميم التأمين الصحي الإجباري الأساسي (التغطية الصحية) على أرض الواقع، من خلال:

- تعميم التغطية الصحية الإجبارية؛
- تغطية تكاليف العلاج والأدوية والاستشفاء؛
- تنزيل السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد؛
- وضع الإجراءات العملية لتعميم نظام المساعدة الاجتماعية خلال سنة 2024، في أفق تنفيذ إصلاح نظام فقدان الشغل سنة 2025؛
- تحويل نظام المساعدة الطبية إلى نظام تأميني يدبر من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- إصدار القانون رقم 22.60 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور؛

وإلى حدود منتصف يوليوز 2024، بات اليوم جميع المغاربة بمختلف مشاربهم تحت التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وفي هذا الصدد أصبح اليوم 10.788 ملايين مواطن مغربي بنسبة انخراط تفوق 97 بالمائة، (حوالي 4 ملايين أسرة) يستفيدون من "أمو تضامن" والذي يخص الأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك (الخاضعين سابقا إلى نظام المساعدة الطبية). وتم تسجيل 1.79 مليون مستفيد من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة العمال غير الأجراء، بنسبة انخراط تناهز 54 بالمائة، وبالتالي فإن عدد المستفيدين من هذه الفئة يفوق 4.25 ملايين، أي مجموع

المستفيدين (ما بين المؤمن لهم الرئيسيين وذوي حقوقهم)، وقد بلغ عدد ملفات التعويض التي تم إيداعها من طرف هذه الفئات لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 2 739 501 مليون ملف كما تم تسجيل 110584 ألف مستفيد من "آمو الشامل". وهو نظام التأمين الإجباري عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك والذين لا يزاولون أي نشاط مأجور أو غير مأجور.

كما تم توسيع شبكة وكالات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (156 وكالة)، منها 47 جديدة، إضافة إلى 55 وكالة متنقلة؛ وتطوير شراكات مع شبكات القرب، بحوالي2006 نقطة اتصال لاستقبال ملفات التأمين الإجباري عن المرض؛ وما يناهز 6677 نقطة اتصال من أجل تسجيل العمال غير الأجراء.

كما تم تعميم السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد، كآليتين لتجميع أنظمة المساعدة الاجتماعية، والإجراءات العملية لتعميم نظام المساعدة الاجتماعية، من أجل ضمان الولوج السهل إلى برامج الدعم الاجتماعي وتعزيز فعاليتها، وتسهيل تحديد واستهداف المستفيدين، وفي هذا الصدد تم إلى غاية منتصف سنة 2023:

- تسجيل أكثر من **9** ملايين شخص في السجل الوطني للسكان من أصل **10** ملايين شخص مستهدف، أي 90 في المائة من الهدف المحدد؛
- تسجيل أكثر من **1.8** مليون أسرة ضمن السجل الاجتماعي الموحد، ما يمثل أكثر من 51 في المائة من الهدف المحدد بالنسبة للسنة الجارية.

ورش تأهيل المنظومة الصحية الوطنية

1- مرتكزات وأهداف إصلاح المنظومة الصحية

إن النهوض بالقطاع الصحي، والعمل على تطويره، والرفع من أدائه، يعتبر مسؤولية مشتركة بين الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية من جهة، والقطاع الخاص والمجتمع المدني والهيئات المهنية والساكنة من جهة أخرى، حيث أصبح الإصلاح العميق للمنظومة الصحية الوطنية ضرورة ملحة وأولوية وطنية ضمن أولويات السياسة العامة للدولة الرامية إلى تثمين الرأسمال البشري، والاعتناء بصحة المواطنين كشرط أساسي وجوهري لنجاح النموذج التنموي المنشود.

وفي هذا الإطار، أعطى جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في الخطاب السامي الذي وجهه جلالته إلى أعضاء البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة، توجيهاته السامية إلى الحكومة لاستكمال المشاريع الكبرى التي تم إطلاقها، وفي مقدمتها تعميم الحماية الاجتماعية التي تحظى برعاية جلالته، معتبرا أن التحدي الرئيس يبقى هو القيام بتأهيل حقيقي للمنظومة الصحية، طبقا لأفضل المعايير وفي تكامل بين القطاعين العام والخاص.

وتنفيذا لهذه التوجيهات الملكية السامية، واعتبارا لكون الحق في الصحة حقا من حقوق الإنسان الأساسية، كما نصت عليه المواثيق الدولية، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ودستور منظمة الصحة العالمية، وأهداف الألفية، وميثاق الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

واستنادا إلى أحكام الدستور، لا سيما أحكام الفصل 31 منه، الذي ينص بصفة خاصة على أن تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في العلاج والعناية الصحية، يروم هذا القانون-الإطار وضع إطار قانوني للأهداف الأساسية لإصلاح المنظومة الصحية الوطنية وإعادة هيكلتها وفق مقاربة تشاركية، قوامها الانخراط الجماعي والمسؤول للدولة وسائر الفاعلين المعنيين.

وتقوم هذه المقاربة، بصفة أساسية، على التعبئة والتدبير التشاركي، وعلى الشراكة التضامنية بين مختلف المتدخلين، من أجل إعادة هيكلة المنظومة وفق رؤية استشرافية بعيدة المدى، قوامها اعتماد سياسة صحية وقائية ناجعة، وعرض منصف ومتكافئ للعلاجات بمختلف جهات المملكة، بناء على معطيات وتوجهات الخريطة الصحية الوطنية والخرائط الصحية الجهوية المعتمدة، وتفعيل دور مؤسسات الرعاية الصحية الأولية، وإقرار سياسة دوائية عقلانية مواكبة.

ومن أجل توفير الشروط اللازمة لهذا الإصلاح، تم إقرار مراجعة شاملة لحكامة المنظومة الصحية بكل مكوناتها، من خلال إعادة الاعتبار للموارد البشرية العاملة في القطاع الصحي، وتحسين أنظمة التكوين الصحي بهذا القطاع، وجلب الكفاءات الطبية العاملة بالخارج، وإحداث منظومة معلوماتية صحية وطنية مندمجة، ونظام الاعتماد المؤسسات الصحية، وإحداث هيئات متخصصة للتدبير والحكامة هي الهيئة العليا للصحة، التي ستضطلع بمهام التأطير التقني لورش التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، والمجموعات الصحية الترابية التي ستتولى تنفيذ سياسة الدولة في مجال الصحة على الصعيد الجهوي، علاوة على إحداث مؤسسة عمومية للأدوية والمنتجات الصحية، ومؤسسة عمومية أخرى خاصة بتوفير الدم ومشتقاته.

ومن شأن هذه الأهداف المتوخاة أن تشكل إطارا متكاملا وفعالا لتحقيق الإصلاح المنشود للمنظومة الصحية الوطنية.

ويهدف نشاط الدولة في المجال الصحي إلى العمل على تحقيق الأمن الصحي وحفظ صحة السكان ووقايتهم من الأمراض والأوبئة والأخطار المهددة لحياتهم، وضمان عيشهم في بيئة سليمة. ولهذه الغاية تعمل الدولة على تحقيق الأهداف التالية :

- تيسير ولوج الساكنة إلى الخدمات الصحية وتحسين جودتها؛
- ضمان توزيع متكافئ ومنصف لعرض العلاجات على مجموع التراب الوطني؛
- التوطين الترابي للعرض الصحي بالقطاع العام وتحسين حكامته من خلال إحداث مجموعات صحية ترابية ؛
- ضمان سيادة دوائية وتوافر الأدوية والمنتجات الصحية وسلامتها وجودتها؛
- تنمية آليات و وسائل الرصد والوقاية من الأخطار المهددة للصحة وتطويرها؛
- إعادة تنظيم مسار العلاجات ورقمنه المنظومة الصحية؛
- تعزيز التأطير الصحي في أفق بلوغ المعايير المعتمدة من لدن منظمة الصحة العالمية في هذا المجال؛
- تثمين الموارد البشرية العاملة في قطاع الصحة وتأهيلها عبر إرساء وظيفة صحية تراعي خصوصيات الوظائف والمهن بالقطاع؛
- تفعيل آليات الشراكة والتعاون والتكامل بين القطاعين العام والخاص؛
- تشجيع البحث العلمي والابتكار في الميدان الصحي.

وتتخذ الدولة التدابير الضرورية لتفعيل التزاماتها في مجال الصحة ولا سيما تلك المتعلقة بما يلي:

- إعلام الساكنة بالمخاطر الصحية وبالسلوكات والتدابير الاحتياطية التي يتعين اتباعها للوقاية منها؛
- حماية الصحة والولوج إلى الخدمات الصحية الملائمة والمتوفرة؛
- ضمان حماية السلامة الجسدية والمعنوية للأشخاص؛
- احترام حق المريض في الحصول على المعلومة المتعلقة بمرضه، وبكيفية التكفل به؛

- مكافحة كل أشكال التمييز أو الوصم التي يمكن أن يتعرض لها شخص بسبب مرضه أو إعاقته أو خصائصه الجينية، وذلك بمساهمة المنظمات المهنية والجمعيات الناشطة في المجال الصحي.

كما تسهر الدولة على وضع سياسة دوائية تهدف إلى ضمان وفرة الدواء، وتحسين جودته، وتخفيض ثمنه، كما تسهر على توفير المواد والمستلزمات الطبية اللازمة لحفظ صحة الأشخاص وضمان سلامتهم. من أجل ذلك، تعمل الدولة، على الخصوص، على :

- تعزيز تنمية صناعة دوائية محلية وتشجيع تطوير الأدوية الجنيسة؛
- تحديد قواعد السلامة والجودة في مجال صنع الأدوية واستيرادها وتصديرها وتوزيعها وصرفها؛
- تحديد شروط سلامة المنتجات الصيدلية غير الدوائية والمستلزمات الطبية؛
- تشجيع وتطوير البحث العلمي في مجال الدواء والعلوم الطبية والصحية. كما تعمل الدولة على توفير الدم ومشتقاته، بكل الوسائل المتاحة، مع الحرص على ضمان سلامة هذه المواد وجودتها.

وتتخذ الدولة التدابير اللازمة لضمان توزيع متكافئ ومنصف لعرض العلاجات على مجموع التراب الوطني حسب خصوصيات كل جهة وحاجياتها، وتضع الإدارة خريطة صحية وطنية تحدد التوجهات العامة لتوزيع عرض العلاجات استنادا إلى التحليل الشامل لعرض العلاجات المتوفر وإلى المعطيات الجغرافية والديموغرافية والوبائية على الصعيد الوطني.

وينظم القطاع العام والقطاع الخاص، سواء كان هذا الأخير يسعى إلى الربح أم لا، بشكل منسجم للاستجابة بفعالية للحاجيات الصحية بواسطة عرض علاجات وخدمات متكاملة ومندمجة ومتناسقة .ويشمل عرض العلاجات، علاوة على الموارد البشرية، مجموع البنيات التحتية الصحية التابعة للقطاعين العام والخاص، وكل المنشآت الصحية الأخرى الثابتة أو المتنقلة، وكذا الوسائل المسخرة لتقديم العلاجات والخدمات الصحية.

وينظم عرض العلاجات على صعيد كل جهة وفق الخريطة الصحية الجهوية لعرض العلاجات، وذلك على أساس احترام مسلك العلاجات الذي يبتدئ بالمرور بمؤسسات الرعاية الصحية الأولية بالنسبة إلى القطاع العام أو من طبيب الطب العام بالنسبة إلى القطاع الخاص، وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

ومن أجل ضمان تحسين عرض العلاجات بالقطاع العام، تقوم الدولة على الخصوص بالتأهيل المستمر للبنيات التحتية الصحية، كما تتخذ الدولة، بغية تطوير عرض العلاجات، الإجراءات الضرورية من أجل استقطاب الكفاءات المغربية بالخارج والأجنبية وجلب الاستثمارات الأجنبية، بما يساهم في نقل الخبرات وتقاسمها والرفع من جودة الخدمات الصحية.

2- إصلاحات وإنجازات واعدة لتأهيل القطاع الصحي

على مر الزمن، مر إصلاح القطاع الصحي من محطات إصلاحية لكنها لم تصل إلى المبتغى، وقد كانت جائحة كوفيد-19 وما أظهرت عنه من حاجة لإعادة النظر في هذا القطاع الحيوي، بمثابة نقطة الانطلاقة التي دعا خلالها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله إلى إطلاق إصلاح عميق وجذري للمنظومة الصحية وذلك في إطار تنزيل الورش الملكي المتعلق بالحماية الاجتماعية.

وباعتبار المهام المنوطة بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية والمتمثلة أساسا في إعداد وتفعيل السياسات العمومية في المجال الصحي، فإن دورها في تنزيل هذا الورش الاجتماعي الهام يعد من الأدوار الرئيسية من خلال مساهمتها في تطوير الخدماتالصحية المقدمة للمواطنين، حيث تُعدّ الصحة ركيزة أساسية للتنمية البشرية والمجتمعية، ولها تأثير مباشر على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمغرب، لذلك، يولي

المغرب اهتمامًا كبيرًا لقطاع الصحة من خلال إدراجها ضمن السياسات العمومية التي يتعين النهوض بها وإصلاحها لمواكبة التغيرات المجتمعية الكبيرة ولاسيما زيادة الطلب على الخدمات الصحية.

وهكذا دخلت المملكة المغربية في عصر جديد لتحديث المنظومة الصحية الوطنية تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية التي دعا فيها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده إلى النهوض بهذا القطاع الحيوي وإعادة النظر فيه عبر إطلاق ورش إصلاحي عميق ومستدام، قوامه تحديث وتأهيل هذه المنظومة من مختلف الجوانب، وهدفه خدمة المواطن المغربي وتقديم خدمات صحية ذات جودة وفعالية، وذلك في إطار التنزيل الأمثل للورش الملكي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية وما يقتضيه من توفير للبنية التحتية الصحية وتجويد الخدمات المقدمة للمواطنين.

وقد كانت التوجيهات الملكية السامية بمثابة خارطة الطريق التي اعتمدتها الحكومة المغربية من أجل النهوض بالقطاع الصحي الذي مر من سلسلة من العمليات الإصلاحية دون أن يرقى لتطلعات المواطنين، فجاء القانون الإطار 22.06 بإجراءاته الطموحة التي تستهدف تقوية المنظومة الصحية الوطنية وتعزيزها لتستجيب لمختلف التحديات وضمان نجاح الأوراش الكبرى التي انخرط فيها المغرب، ومنه انبثقت قوانين وإجراءات متعددة بدأ العمل في تنزيلها على أرض الواقع، في أفق تحقيق الأهداف المتوخاة من هذا المسار الإصلاحي الطموح.

ويستلزم نجاح تعميم الحماية الاجتماعية توفير المناخ والبيئة المناسبة لتحقيق أهدافه، ومن أبرز مستلزمات إنجاح هذا المشروع، الذي يعكس حرص المغرب على ضمان ولوج عادل للخدمات الطبية والاجتماعية لجميع المواطنات والمواطنين، إصلاح المنظومة الصحية الوطنية لتكون في مستوى التطلعات والرهانات.

وقد تم الشروع في تفعيل مقتضيات القانون الإطاررقم 22.06 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، والذي يرتكز على أربع دعامات أساسية تتجلى في:

1. اعتماد حكامة جيدة تتوخى تقوية آليات التقنين وضبط عمل الفاعلين وتعزيز الحكامة الاستشفائية والتخطيط الترابي للعرض الصحي، على كافة المستويات الاستراتيجية والمركزية والترابية؛
2. تثمين وتحفيز الموارد البشرية، عبر إقرار وظيفة صحية تراعي خصوصية القطاع، وكذا إقرار تحفيزات للأطر الصحية، فضلا عن إصلاح منظومة التكوين وتحسين ظروف الاشتغال والأوضاع الإدارية والاجتماعية لجميع مهنيي الصحة؛
3. تأهيل العرض الصحي، بما يستجيب لانتظارات المغاربة، في تيسير الولوج للخدمات الطبية والرفع من جودتها، والتوزيع العادل للخدمات الاستشفائية عبر التراب الوطني؛
4. رقمنة المنظومة الصحية الوطنية، وذلك عبر إحداث منظومة معلوماتية مندمجة لتجميع ومعالجة واستغلال كافة المعلومات الأساسية الخاصة بالمنظومة الصحية؛

إن ورش إصلاح المنظومة الصحية بما يضمن تعميم الحماية الاجتماعية يسير اليوم وأكثر من أي وقت مضى على وقع دينامية متسارعة تروم تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحسين رفاهية الجميع وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة. وفي هذا الصدد يتواصل تنزيل ركائز إصلاح المنظومة الصحية الوطنية عبر اعتماد حكامة جديدة تتوخى تقوية آليات التقنين وضبط عمل الفاعلين وتثمين الموارد البشرية، من خلال إحداث قانون الوظيفة الصحية وتأهيل العرض الصحي، بما يستجيب لانتظارات المغاربة، بغية تيسير الولوج للخدمات الطبية والرفع من جودتها، فضلا عن رقمنة المنظومة الصحية الوطنية، وذلك عبر إحداث منظومة معلوماتية مندمجة لتجميع ومعالجة واستغلال كافة المعلومات الأساسية الخاصة بالمنظومة الصحية.

- حكامة جديدة للقطاع الصحي

1. الإصلاح القانوني

ومن أجل ضمان تنفيذ الورش الملكي المتعلق بالحماية الاجتماعية والتغطية الصحية الشاملة، عملت الوزارة على إصدار ترسانة قانونية غنية ومتنوعة تروم تقوية أجهزة حكامة القطاع، حيث إنه بعد إصدار وإقرار القانون 21.09 المتعلق بالحماية الاجتماعية، تم إصدار العديد من المراسيم التي تخص هذا الورش، سواء في الشق المتعلق بأنظمة التغطية الصحية الإجبارية والتأمين الإجباري الأساسي عن المرض بمختلف أنظمته وفئاته المستهدفة، وكذا الدعم الاجتماعي المباشر وتنزيل السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد، وقد تم إصدار أزيد من 80نصا قانونيا خلال الفترة من فاتح يناير 2021 إلى حدود يوليوز 2024.

وتسعى هذه الإصلاحات إلى إرساء نظام صحي متكامل ومستدام يبلور التوجيهات الملكية السامية، ويرتكز على حكامة جيدة وتعاون فعال بين مختلف الفاعلين في القطاع الصحي، مما يساهم في تحسين جودة الخدمات الصحية وتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان في مجال الصحة.

ويرتكز إصلاح المنظومة الصحية الوطنية على ترسانة قانونية متنوعة وغنية بالمستجدات التي تروم النهوض بالقطاع الصحي وتجويده وتقوية مناعته وصموده في وجه التحديات. وفي هذا الصدد شرعت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية في تنزيل ورش التغطية الصحية الشاملة والحماية الاجتماعية عبر تحضير الأرضية المناسبة لتفعيل هذا الورش، سواء على مستوى الترسانة القانونية أو البنيات التحتية أو الرأسمال البشري، حيث تم إصدار قوانين تتعلق باعتماد حكامة جيدة في القطاع الصحي وتتوخى تقوية آليات التقنين وضبط عمل الفاعلين وتعزيز الحكامة الاستشفائية والتخطيط الترابي للعرض الصحي، على كافة المستويات الاستراتيجية والمركزية والترابية:

- القانون الإطار رقم 21.09 المتعلق بالحماية الاجتماعية؛
- القانون الإطار رقم 22.06 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية؛
- القانون رقم 22.07 المتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة؛
- القانون رقم 22.08 المتعلق بإحداث المجموعات الصحية الترابية؛
- القانون رقم 22.09 المتعلق بإحداث الوظيفة الصحية؛
- القانون رقم 22.10 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية؛
- القانون رقم 22.11 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته.

2. حكامة التدبير

إن المشروع الإصلاحي الواعد للقطاع الصحي بالمغرب، يرتكزعلى أربع دعامات أساسية، أولها اعتماد حكامة جيدة تتوخى تقوية آليات التقنين وضبط عمل الفاعلين وتعزيز الحكامة الصحية والتخطيط الترابي للعرض الصحي، على كافة المستويات الاستراتيجية والمركزية والإقليمية من خلال إحداث "الهيئة العليا للصحة"، ولا شك أن إحداث هذه الهيئة سيشكل تجربة رائدة وواعدة ببلادنا، ستساهم في تجويد المنظومة الصحية، عبر التأطير التقني للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وتقييم جودة الخدمات التي تقدمها المؤسسات الصحية سواء بالقطاع الخاص أو العام، بالإضافة إلى تتبع المعطيات الوبائية وتحليلها وتقييمها، وتقييم البرامج المتعلقة بمحاربة الأمراض، وإجراء الدراسات والأبحاث، واقتراح المشاريع والقوانين المتعلقة بالصحة، فضلا عن ضمان استمرارية السياسات الصحية.

وفي سياق الرؤية المولوية السديدة لتقوية السيادة الصحية كأساس للأمن الاستراتيجي للمملكة المغربية، وتنفيذا للإرادة الملكية الداعية إلى تعزيز الأمن الدوائي وتمكين المواطنين من الولوج للأدوية والمستلزمات الطبية ذات جودة وبأثمنة مقبولة، تم إحداث "الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية"، وتمتيعها

بالاختصاصات اللازمة وتمكينها من الآليات الضرورية لمواكبة التطورات المتسارعة التي يعرفها هذا المجال، لضمان السيادة الدوائية وتوافر الأدوية والمنتجات الصحية وضمان سلامتها وجودتها، بالشكل الذي سيمكننا من تقليص حجم استيراد الأدوية من الخارج، والاعتماد على قدراتنا الذاتية في إنتاج الدواء والمستلزمات الطبية. فالمملكة قادرة على تأمين المخزون الاستراتيجي الوطني من الأدوية والمنتجات الصحية، من خلال تلبية 70 % من احتياجات السوق الوطنية من الأدوية واللقاحات. كما تسهر الوكالة على تنظيم ومراقبة قطاع الأدوية والمنتجات الصحية والإسهام في تطويره، ولا سيما الصناعة المحلية للأدوية الجنيسة من خلال أول مصنع ذكي للأدوية الجَنيسة في القارة الإفريقية، والذي سبق أن أعطِيَ انطلاق العمل به بإقليم النواصر خلال سنة 2023.

وتم خلال شهر يوليوز 2024، المصادقة على مشروع المرسوم رقم 2.23.1055 بتطبيق أحكام القانون رقم 10.22 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتوجات الصحية الذي يندرج في إطار تنفيذ التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى القيام بإصلاح جذري للمنظومة الصحية الوطنية، وتنزيل أحكام القانون رقم 10.22 السالف الذكر، كما يهدف إلى إسناد وصاية الدولة على الوكالة المغربية للأدوية والمنتوجات الصحية إلى السلطة الحكومية المكلفة بالصحة.

ويروم إحداث "وكالة الدم ومشتقّاته"ضمان تنمية مخزون الدم البشري وتلبية الحاجيات الوطنية منه وتوفير جميع مشتقاته في كل الظروف وضمان سلامتها وجودتها، كما يخول للوكالة صلاحية القيام بعمليات صنع واستيراد وتسويق الأدوية المشتقة من الدم والاضطلاع بعدة مهام منها الإسهام في إعداد السياسة الوطنية المتعلقة بالدم وتنفيذها وتتبعها وتقييمها، وجمع الدم التام من قبل المتبرعين والقيام بتأهيله البيولوجي وبجميع الأعمال المرتبطة بحفظه وتحويله وتوضيبه.

وستتولى الوكالة الإشراف على تنمية المخزون الوطني من الدم ومشتقاته وتنظيم جميع الأعمال المتعلقة بتوزيعه واستخدامه، وتزويد جميع المؤسسات الصحية التابعة للقطاعين العام أو الخاص، حسب الحاجة، بالدم والبلازما وخثارات الكريات الحمراء وخثارات الصفيحات. فضلا عن صلاحية الوكالة في اقتراح تحديد أو مراجعة تعريفة الحصول على أكياس الدم، والترخيص بإحداث ومراقبة مخازن الدم ومشتقاته، والقيام بالأعمال التشخيصية والعلاجية ذات الصلة بمجال تحاقن الدم وتطويرها.

وتتولى الوكالة أيضا إنجاز وتطوير الأبحاث والدراسات العلمية في مجال اختصاصها، وتقديم الرأي والمقترحات بشأن التشريعات المتعلقة بالدم البشري واستخدامه، وكذلك إبداء الرأي في القضايا المعروضة عليها ذات الصلة باختصاصها.علاوة على الإسهام في اليقظة الصحية والوبائية، والقيام بعمليات التوعية والتحسيس والتأطير والتواصل، والمساهمة في التكوين المستمر لمهنيي الصحة، وكذا في نظام المراقبة الوبائية الخاص بتحاقن الدم.

كما تمت المصادقة، في يوليوز 2024، على مشروع المرسوم رقم 2.23.1056 بتطبيق بعض أحكام القانون رقم 11.22 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته، حيث يهدف هذا المرسوم إلى إسناد وصاية الدولة على الوكالة المغربية للدم ومشتقاته إلى السلطة الحكومية المكلفة بالصحة.

إلى جانب إحداث "المجموعات الصحية الترابية"، التي تعتبر آلية أساسية لتجاوز مختلف الإكراهات التي تعرفها مستويات العلاج على الصعيد الترابي، وستمكن هذه المجموعات الصحية من لعب دور محوري في التنسيق الأمثل للعرض العمومي من حيث العلاجات على المستوى الترابي، وضبط مؤهلات الجهات في البنية التحتية الاستشفائية المتوفرة في القطاع العام والخاص وتقوية آليات التعاون والشراكة بين القطاعين، بالإضافة إلى تحديد حجم الخصاص وأولويات الاستثمار في مجال الصحة والحماية الاجتماعية على صعيد كل جهة، إضافة إلى ضمان سلاسة التدخلات العلاجية وضبط مسارات العلاج، وهذا من شأنه

التخفيف من نسب الضغط التي تعرفها أقسام المستعجلات في المستشفيات الجامعية وما له من تأثير على شروط وظروف استقبال المرتفقين في هاته المؤسسات.

وفي 11 يوليوز 2024، صادق مجلس الحكومة، على مشروع المرسوم رقم 2.23.1054 بتطبيق بعض أحكام القانون رقم 08.22 المتعلق بإحداث المجموعات الصحية الترابية، والذي يندرج في إطار استكمال تنزيل المقتضيات التنظيمية التي يحيل عليها القانون رقم 08.2.2 بإحداث المجموعات الصحية الترابية، ولاسيما المواد 3 و6 و20 منه، وذلك تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الرامية إلى النهوض بالمنظومة الصحية الوطنية وتحسين جاذبيتها، بما يضمن تقديم الخدمات الصحية لفائدة الساكنة بشكل منصف ومتكافئ وعادل على الصعيد الترابي.

وقد تم بموجب هذا المشروع اعتماد نمط جديد ومبتكر في التدبير الصحي، يرتكز على البعد الجهوي ويجعل المؤسسات الصحية قريبة من المواطنات والمواطنين، وفق أهداف مضبوطة ورؤية استراتيجية بعيدة المدى، وذلك من خلال إحداث المجموعات الصحية الترابية، باعتبارها مؤسسات عمومية مكلفة بتنفيذ سياسة الدولة في مجال الصحة على الصعيد الجهوي. ويتضمن مشروع هذا المرسوم، مقتضيات تهم إسناد وصاية الدولة على المجموعات الصحية الترابية إلى السلطة الحكومية المكلفة بالصحة.

- تثمين وتحفيز الرأسمال البشري

1. الوظيفة الصحية

تدرك وزارة الصحة والحماية الاجتماعية أن الخصاص في المواد البشرية مشكل مزمن تعاني منه المنظومة الصحية الوطنية كغيرها من النظم الصحية على مستوى العالم، وقد عملت على اتخاذ إجراءات تروم النقص من هذا الخصاص، عبر تحفيز رأسمالها البشري وإعادة النظر في منظومة التكوين والترسانة القانونية المنظمة للعمل في القطاع الصحي.

ويشكل الاهتمام بالموارد البشرية وتأهيلها وتحفيزها أحد مقومات السياسة الإصلاحية الجديدة التي انخرطت فيها وزارة الصحة والحماية الاجتماعية التي واصلت النهوض بمواردها البشرية عبر اتخاذ إجراءات تهم تعزيز المنظومة الصحية بموارد بشرية متخصصة ومؤهلة لمواجهة النقص الحاصل في هذا الجانب، كما عملت الوزارة على الانفتاح وإشراك مختلف الفرقاء والشركاء الاجتماعيين في مختلف محطات إصلاح المنظومة، تجسيداً للإرادة الملكية السّامية في هذا الصدد.

وتولي وزارة الصحة والحماية الاجتماعية اهتماما كبيرا بالرأسمال البشري حيث اتخذت الوزارة عدة إجراءات لدعم وتحفيز الأطر الصحية بمختلف مكوناتها. وشكل إحداث قانون الوظيفة الصحية أولوية ملحة في سبيل تعزيز التكامل بين القطاعين العام والخاص، وكذا تثمين وتحفيز الموارد البشرية العاملة بالقطاع العام، إضافة إلى اعتماد معايير موحدة لتدبير الموارد البشرية، وتطوير عرض تكوين كافٍ ومتنوع وعالي الجودة لمهنيي الصحة، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية القطاع الصحي ببلادنا. فيماعرف مشروع قانون الوظيفة العمومية الصحية إشراك جميع الفرقاء الاجتماعيين والتشاور معهم في بلورته وإغنائه للمراجعة الشاملة، بمختلف جوانبه من نظام التوظيف والترقي المهني ومنظومة الأجور والتعويضات والحوافز المادية لكافة العاملين بقطاع الصحة.

وعملت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية على تنزيل مقتضيات الركيزة الثانية المتعلقة بتثمين الموارد البشرية، وذلك بإخراج قانون الوظيفة الصحية، لتحفيز الرأسمال البشري بالقطاع العام كما عملت على تقليص الخصاص الحالي في الموارد البشرية عبر الرفع من السعة التكوينية وإصلاح نظام التكوين في الطب والصيدلة وطب الأسنان وعلوم التمريض وتقنيات الصحة. ومن أجل تدارك النقص الحاد في الموارد

البشرية الصحية، تم الانفتاح على الكفاءات الطبية الأجنبية، وتحفيز الأطر الطبية المغربية المقيمة بالخارج وحثها على العودة إلى أرض الوطن.

ويضمن قانون الوظيفة الصحية انخراطا وتحفيزا قويا للرأسمال البشري للقطاع الصحي العمومي، من خلال تقديم تحفيزات للأطر الصحية، لضمان جاذبية القطاع، كما أنه سيتم الاحتفاظ بالمكتسبات السابقة لموظفي القطاع؛ وستضاف إليهم مكتسبات أخرى، ومن بينها، تلقي مهنيي الصحة أجرتين؛ الأولى قارة والثانية أجرة متغيرة يستفيد منها الإطار الصحي حسب عمله ومردوديته بالمؤسسات العمومية. فضلا عن تعزيز حكامة وتدبير القطاع الاستشفائي العمومي، وكذا تحسين الحكامة على المستوى الجهوي عبر إعطاء الجهات الصحية المزيد من الصلاحيات والمسؤوليات في إطار تنفيذ الجهوية المتقدمة.

2. إصلاح منظومة التكوين

وقصد الرفع من أعداد خريجي كليات الطب والصيدلة وكليات طب الأسنان وتعزيز الإمكانات والقدرات الطبية الوطنية التي يقتضيها إنجاح الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية، ارتأت الحكومة تقليص مدة التكوين في الطب من سبع إلى ست سنوات والرفع من عدد المقاعد البيداغوجية المفتوحة في وجه الطلبة، للاستجابة للحاجة الملحة في الموارد البشرية. ويشار إلى أن المغرب ليس البلد الوحيد الذي اختار مدة ست سنوات للدراسة في مجال الطب، فألمانيا وإيطاليا تعتمد ست سنوات، إيرلندا خمس سنوات، أما كندا والولايات المتحدة فاختارتا نظاما يقل عن 6 سنوات.

ومن أجل تدارك الخصاص الحاصل على مستوى الموارد البشرية الصحية ولمواكبة الورش الملكي الطموح المتعلق بتعميم التغطية الصحية الإجبارية والحماية الاجتماعية، تراهن وزارة الصحة والحماية الاجتماعية على الرفع من عدد المقاعد التكوينية على مستوى كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان، وكذا المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة، ومعاهد التكوين المهني في ميدان الصحة.

وتواصل وزارة الصحة والحماية الاجتماعية تعزيز العرض الصحي وتزويد كل المؤسسات الصحية التابعة للوزارة بالموارد البشرية المؤهلة وتوزيعها بشكل عادل في مختلف ربوع المملكة باعتباره أحد الشروط الضرورية لتطوير وتحسين جودة الخدمات الطبية والعلاجية المقدمة للمواطنين والمواطنات، وقد شهدت الموارد البشرية ارتفاعا مهما حيث بلغ عدد مهني الصحة أزيد من 53 ألف موزعين على الشكل التالي:

- أزيد من 12 ألف من الأطر الطبية؛
- أزيد من 32 ألف من الممرضين وتقنيي الصحة:
  - تمثل نسبة الإناث 63 في المائة و37 في المائة من الذكور؛
  - يتمركز 96 في المائة من مهني الصحة بالمستشفيات والمؤسسات الصحية بالمصالح الخارجية.

من جهة أخرى، تم تسجيل تطور ملموس في عدد المناصب المالية المحدثة ما بين سنتي 2021 و2024 حيث بلغ 22000 منصب في هذه الفترة، وذلك من أجل ضمان التنزيل الفعلي والأمثل لمختلف الأوراش المفتوحة في قطاع الصحة والحماية الاجتماعية.

وقد تمكنت الوزارة بفضل تظافر جهود مختلف شركائها من تحقيق نسب مهمة من المقاعد التكوينية بهدف الوصول إلى النسبة الموصى بها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وهي 4,45 مهني للصحة لكل 1000 نسمة في أفق 2030، وقد تم في هذا الصدد:

- الرفع من الطاقة الاستيعابية للمعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة حيث بلغت:

- ✓ 6200 مقعدا برسم السنة الأكاديمية 2023/2022 مقارنة مع 4000 مقعدا برسم السنة الأكاديمية 2022/2021 أي بزيادة 7000 مقعد برسم موسم 2023-2024؛
- ✓ الرفع من الطاقة الاستيعابية لمعاهد التكوين المهني في ميدان الصحة حيث بلغت 770مقعدا برسم السنة الأكاديمية الدراسية 2022/ 2023بالمقارنة مع 680 مقعدا برسم السنة الأكاديمية 2022/2021 لتصل إلى 1035 مقعد برسم موسم 2024/2023.

- إحداث واعتماد تخصصات جديدة في سلك الماستر بالمعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة؛
- إحداث واعتماد وفتح شعب جديدة بالعلاجات التمريضية في سلك الإجازة بالمعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة؛
- تطوير دليل التدريب لشعبة القبالة بإشراك المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة.

كما تم اعتماد القانون رقم 21.33 المتعلق بمزاولة مهنة الطب وذلك بسن قواعد جديدة تستند إلى مبدأ المساواة في المعاملة بين الأطباء المغاربة وزملائهم الأجانب. ومن أبرز ما جاءت به المقتضيات الجديدة:

- الإذن للأطباء الأجانب بمزاولة مهنة الطب وفق نفس الشروط المطبقة عل نظرائهم المغاربة؛
- تعزيز الاستثمار الأجنبي وجلب الخبرات والكفاءات الطبية الأجنبية؛
- تطوير البنية التحتية الصحية وتوفير تجهيزات بيوطبية بجودة عالية؛
- تحفيز الكفاءات الطبية المغربية المقيمة بالخارج على العودة لأرض الوطن من أجل العمل به والاستقرار به بشكل دائم.

وعلى مستوى النهوض بالأوضاع الاجتماعية والمهنية لموظفيها، تولي وزارة الصحة والحماية الاجتماعية أهمية كبرى للنهوض بالأوضاع المهنية والإدارية لرأسمالها البشري بمختلف فئاته حيث تمت تسوية الوضعية الإدارية لقرابة 23 ألف من مهنيي الصحة بمختلف أصنافهم.

- تأهيل العرض الصحي

يعتبر تأهيل العرض الصحي أحد أبرز ركائز إصلاح المنظومة الصحية الوطنية التي نص عليها القانون الإطار رقم 06.22. إذ أن تنزيل ورش الحماية الاجتماعية بما يستجيب لانتظارات المغاربة، وتيسير الولوج للخدمات الطبية والرفع من جودتها، والتوزيع العادل للخدمات الاستشفائية عبر التراب الوطني يمر عبر توفير البنيات الصحية الضرورية، بداية بإصلاح مؤسسات الرعاية الصحية الأولية باعتبارها الوجهة الأولى للمرتفقين في مسار تلقي العلاجات، إضافة إلى تأهيل المستشفيات. فضلا عن التأسيس لإلزامية احترام مسلك العلاجات.

تضع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية إصلاح القطاع الصحي ضمن الأولويات الاستراتيجية لسياسة عملها بما يضمن توفير الظروف الملائمة لتنزيل الأوراش الإصلاحية التي تضع المواطن في صلب الاهتمامات، وقد عمدت الوزارة في هذا الإطار على إطلاق مجموعة من المشاريع الهيكلية والمهيكلة على نطاق واسع، قصد الرفع من جودة الخدمات الاستشفائية والصحية المقدمة للمريض بما في ذلك تأهيل وتجديد البنية التحية الصحية بمختلف ربوع المملكة. وبما أن مردودية وأثر هذا الإصلاح الجذري على المستوى الميداني تستلزم وجود بنية استشفائية قادرة على مواكبة هذا التحول الاجتماعي؛ فقد انخرط

المغرب في توجه استراتيجي يقوم على تطوير هذه البنيات من أجل تعزيز ولوج الساكنة للخدمات الصحية في أفضل الظروف، إذ تم الرفع من الطاقة السريرية لكثير من المؤسسات الصحية.

1. تعزيز الطاقة السريرية الاستشفائية

يرتكز تنفيذ برنامج توسيع وتأهيل العرض الاستشفائي، على تعزيز الطاقة السريرية للمؤسسات الصحية والاستشفائية حيث تم في هذا الصدد توفير أزيد من 2306 سرير من خلال تشغيل مجموعة من المستشفيات الجديدة من أبرزها بناء مركز استشفائي جامعي وخمس مراكز استشفائية جهوية/ إقليمية، إضافة إلى 05 مستشفيات للقرب و 04 مراكز طبية للقرب ومستشفى النهار إضافة إلى مركز جهوي للأنكلوجيا.

2. تأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية

وفي إطارتأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية المحددة في 1400 مؤسسة صحية، فقد تم تنزيل هذا البرنامج على ثلاثة أشطر، الشطر الأول 460 مؤسسة، الشطر الثاني 445 مؤسسة والشطر الثالث 429 مؤسسة.
كما يتم العمل على إنجاز مشاريع أخرى بطاقة سريرية متوقعة تقدر بنحو 9.010 سرير، تتوزع على 4 مراكز استشفائية جامعية بكل من أكادير- الرشيدية- العيون- مستشفى ابن سينا بالرباط، إضافة إلى 30 مركز استشفائي جهوي/ إقليمي؛ و23 مستشفى للقرب؛ و06 مراكز طبية للقرب؛ و03 مستشفيات متخصصة؛ و03 مستشفيات للأمراض النفسية؛ إضافة إلى 03 عيادات نهارية/ مستشفيات النهار.

أما المشاريع الجديدة المبرمجة برسم سنة 2024، فتصل طاقتها السريرية المتوقعة إلى 2.650 سرير، وتتوزع على المركز الاستشفائي الجامعي بني ملال وتحويل المستشفى الجهوي لكلميم إلى مستشفى جامعي، إضافة إلى 06 مراكز استشفائية جهوية/ إقليمية؛ وبناء 20 مستشفى للقرب؛ وكذا 01 مركز طبي للقرب؛ إضافة إلى 03 مستشفيات للأمراض النفسية.

❖ رقمنة المنظومة الصحية

قطعت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية أشواطا كبيرة في تفعيل هذا الورش بهدف مواكبة التنزيل الفعلي للأوراش الإصلاحية للمنظومة الصحية في أفق تعميم الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية الشاملة، ولاسيما فيما يتعلق بتيسير عملية الاستهداف وتبسيط مختلف الإجراءات المتعلقة بمسار العلاجات وتدبير العمليات الإدارية، وذلك عبر إحداث منظومة معلوماتية مندمجة لتجميع ومعالجة واستغلال كافة المعلومات الأساسية الخاصة بالقطاع ودمجه مع أنظمة الحماية الاجتماعية الأخرى وفق مسار محكم وآمن.

وبات هذا الورش يتجسد اليوم فعليا على أرض الواقع وفي مختلف جهات المملكة حيث دخل النظام الجديد حيز الخدمة على مستوى المراكز الاستشفائية الكبرى، وتم تعميمه على المستوى الوطني ليشمل المراكز الصحية والمستوصفات، وكذلك عيادات القطاع الخاص، حيث تم في هذا الصدد:

- تطوير وتنزيل النظام المعلوماتي الاستشفائي المندمج على مستوى جميع المستشفيات العمومية بجميع جهات المملكة الإثني عشر؛
- تنزيل النظام المعلوماتي الخاص بمؤسسات الرعاية الصحية الأولية على مستوى جميع جهات المملكة (في طور التنزيل)؛
- مواصلة العمل على مشروع تشغيل منصات توافقية للربط بين الأنظمة المعلوماتية والمستشفيات التابعة للوزارة مع قاعدة بيانات وطنية؛
- توقيع اتفاقية ثلاثية الأطراف بين كل من وزارة الصحة والحماية الاجتماعية والمديرية العامة للأمن الوطني واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

إن المنظومة المعلوماتية الصحية الوطنية المندمجة التي أحدثتها وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ستمكن من:

- تسهيل ولوج واستفادة المرضى من الخدمات الصحية حيثما كانوا على صعيد المملكة، مع متابعة حريصة لحالتهم الصحية؛
- سهولة اطلاع الأطباء على الملف الطبي الرقمي الخاص بالمريض؛
- تقليل أوقات الانتظار وتيسير عمليات التشخيص وتحرير الوصفات، وإعداد وصفات طبية رقمية؛
- تنفيذ الطب الوقائي أو حتى التنبؤي من أجل توقع مشاكل الصحة العامة واسعة النطاق؛
- الإسهام في تبسيط الإجراءات والمساطر المتعلقة بالاستفادة من الخدمات الصحية والاستشفائية والجراحية؛
- تعزيز حكامة المؤسسات الصحية عبر تدبير المواعيد وأنظمة الاستقبال والتحصيل والفوترة؛
- تدبير الملف الطبي الرقمي للمواطن بالاعتماد أساسا على مبدأ "معرف الصحة"؛
- ضمان تدبير أحسن للخدمات الصحية وتحسين اتخاذ القرارات التي تستهدف المواطن؛
- الإسهام في تنفيذ حلول مبتكرة في مجال التطبيب عن بُعد والصحة الإلكترونية والمراقبة عن بعد؛
- التوفر على تكنولوجيا المعلومات بما يتيح للنظام الصحي التكيف مع التطورات التكنولوجية والتحسين المستمر للخدمات المقدمة للمرضى؛

ويعتبر النظام المعلوماتي للمستشفى ثمرة لهذا الورش ورافعة لتحديث قطاع الصحة والحماية الاجتماعية، حيث تم تصميم النظام المعلوماتي للمستشفيات المتكامل الجديد من أجل تحسين إدارة المعلومات والعمليات داخل المؤسسات الصحية بما يتماشى مع التوجهات الاستراتيجية للمغرب في قطاع الصحة والحماية الاجتماعية. يسمح هذا النظام المعلوماتي المتكامل بمركزية البيانات الطبية والإدارية والمالية، وبالتالي تعزيز تنسيق أفضل للتكفل والرعاية واتخاذ قرارات مستنيرة وزيادة الكفاءة التشغيلية.

❖ تعزيز الولوج إلى الأدوية والمنتجات الصحية

3. تأمين السيادة الدوائية

يعتبر تأمين السيادة الدوائية للمغرب رهانا استراتيجيا يسعى المغرب لتحقيقه في الأفق القريب وذلك لتأمين حاجيات البلاد من الأدوية والمنتجات الصحية الضرورية لمواكبة الطلب المتزايد على الخدمات الصحية. وقد تميزت السنوات الأخيرة، ولاسيما بعد جائحة كوفيد-19 بدينامية متسارعة في هذا المجال، قوامها تأمين الوصول إلى الأدوية والمنتجات الصحية وضمان توافرها في السوق الوطنية، مع مواكبة هذا المجال بقوانين منظمة من خلال سياسة دوائية شاملة وموحدة وإجراءات فعلية تروم تحقيق الأمن الصحي الوطني.

تولي وزارة الصحة والحماية الاجتماعية اهتماما متواصلا لتنفيذ السياسة الصيدلانية الوطنية، بمختلف مكوناتها المتعلقة بوفرة الأدوية والمنتجات الصحية والولوج إليها وجودتها وسلامتها. وبات هذا القطاع الحيوي يشهد تحولا ديناميكيا من أجل مواكبة ورش تعميم التغطية الصحية والحماية الاجتماعية، حيث تمت مباشرة إصلاح شامل لنظام الحكامة في قطاع الأدوية، من خلال تحويل مديرية الأدوية والصيدلة إلى هيئة حقيقية لتنظيم القطاع، تحت إشراف الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، كخيار استراتيجي يعبر عن الإرادة الملكية في هذا الشأن، ويهدف إلى إنشاء هيئة تنظيمية وطنية تعمل بشفافية تامة وباستقلالية، قادرة على ضمان الاستمرارية الحقيقية للسياسات الوطنية في مجال الأدوية والمنتجات الصحية واستدامة المخططات والأوراش الكبرى.

ومع إحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية وتفعيلها، تم الشروع في إنجاز الصيغة الجديدة للسياسة الصيدلانية الوطنية، بالإضافة إلى تسريع وتيرة تبسيط ورقمنة المساطر الإدارية بمديرية الأدوية

والصيدلة، بما في ذلك رقمنة مساطر استقبال الملفات وإصدار التراخيص والشهادات وإحداث النظام المعلوماتي الجديد الخاص بالمختبر الوطني للأدوية، كما دخل مختبر علم الأحياء الدقيقة الجديد حيز الخدمة خلال سنة 2023.

وعلى مستوى تنفيذ عمليات ضبط جودة الأدوية البيولوجية، تقوم الوزارة عن طريق مديرية الأدوية والصيدلة بتعزيز مراقبة جودة الأدوية ما بعد التسويق، مع إيلاء عناية كبيرة لتكوين الأطر المتخصصة في المراقبة وذلك عبر مواصلة تدريب الموظفين على التطويق الشامل لجودة الأدوية البيولوجية والمواد العضوية المماثلة وكذا جودة اللقاحات. كما تم تعزيز مراقبة جودة الأدوية المنبثقة من التكنولوجيا الحيوية والعضوية المماثلة لها عبر إحداث غرفة دراسة الخلية وبرمجة صفقات شراء المعدات والمواد الكيميائية واللوازم الخاصة بمختبر دراسة الخلية بالإضافة إلى تدريب الأطر المتخصصة في هذا المجال وتقوية قدراتها.

ومن أجل ضمان حكامة القطاع والوقوف أمام مختلف الظواهر التي تهدد سلامة الأدوية والمنتجات الصحية، يتم العمل على تعزيز مراقبة قطاع الصيدلة ومنتجات الصحة عبر القيام بحملات تفتيش للمؤسسات الصناعية الصيدلانية وكذا المؤسسات الصناعية الموزعة بالجملة، كما شملت عمليات التفتيش التي تشرف عليها لجان موضوعية الصيدليات العمومية والخاصة، وتفتيش المؤسسات الصيدلانية البيطرية بشراكة مع المكتب الوطني للسلامة الصحية فضلا عن تفتيش مؤسسات المستلزمات الطبية.

وتواصل المملكة المغربية محاربة المسلك غير القانوني للأدوية ومنتجات الصحة عن طريق التنسيق مع مختلف الفاعلين في المجال، حيث تعمل مديرية الأدوية والصيدلة على تكثيف التعاون مع النيابة العامة في مكافحة المسلك غير القانوني للأدوية ومنتجات الصحة وكذا التعاون مع المصالح الجمركية المغربية.

واعترافا بدورها الكبير في مجال تدبير السياسة الدوائية والحفاظ على جودة الأدوية وضمان سلامتها، تمكنت مديرية الأدوية والصيدلة من الحصول على تجديد شهادة الجودة الدولية الخاصة بالمنظمة العالمية للصحة والمجلس الأوروبي لجودة الأدوية ومنتجات الصحة، وذلك عن طريق وضع برنامج لضبط المساطر والملفات المتعلقة بالأدوية.

4. تشجيع الصناعة الدوائية وصناعة الأجهزة الطبية والصيدلانية

يروم المغرب تعزيز موقعه كرائد قاري في مجال الصناعة الدوائية وصناعة الأجهزة الطبية والصيدلانية في سبيل تحقيق السيادة الدوائية الوطنية وتعزيز البحث والتطوير والابتكار في قطاع الصحة والصناعة المرتبطة بهذا المجال، وفي هذا السياق تواصل وزارة الصحة والحماية الاجتماعية تحفيز الصناعة المحلية للتجهيزات الطبية وتعزيز إمداد السوق الوطنية بها.

ويتوفر المغرب على 53 وحدة صناعية متخصصة في الأدوية وعشرات الوحدات المتخصصة في صناعة الأجهزة الطبية، إضافة إلى مصنع لصناعة وتعبئة اللقاحات، وقد سجل قطاع صناعة الأدوية بالمغرب إنجازات مهمة، مكنت من تغطية أكثر من 70% من حاجيات السوق المحلية من الأدوية بفضل الصناعة المغربية وتشجيع التصنيع المحلي لأدوية الأمراض المزمنة والمكلفة مما مكن من تحسن نسبة استعمال الأدوية الجنيسة إلى 40% حاليا.

وقد مكنت الرؤية الملكية لتعزيز السيادة الصحية كأساس للأمن الاستراتيجي للمملكة، والإشراف الملكي على جميع الأوراش، المغرب من التموقع كبلد رائد على الصعيد الإقليمي والقاري. حيث تم اتخاذ إجراءات عملية وأقرت تسهيلات من خلال تشجيع المصنعين والمستثمرين في القطاع من أجل التصنيع المحلي للدواء بالمغرب.

في يناير 2021، ترأس صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بإقليم بنسليمان (جهة الدار البيضاء- سطات) حفل إطلاق أشغال إنجاز مصنع لتصنيع اللقاح المضاد لكوفيد-19 ولقاحات أخرى، وهو مشروع هيكلي، سيساهم عند الانتهاء من إنجازه في تأمين السيادة اللقاحية للمملكة ولمجموع القارة الإفريقية.

وتندرج هذه الوحدة الصناعية في إطار تنفيذ رؤية جلالة الملك الرامية إلى جعل المملكة قطبا بيوتكنولوجيا لا محيد عنه على صعيد إفريقيا والعالم، قادرا على تأمين الاحتياجات الصحية للقارة على المديين القصير والطويل، من خلال إدماج البحث الصيدلاني والتطوير السريري، وتصنيع وتسويق المنتوجات البيو-صيدلية ذات الضرورة الكبرى.

ويهم مشروع بنسليمان، إحداث مصنع لتصنيع وتعبئة اللقاح (المضاد لكوفيد-19 ولقاحات أخرى)، يحتوي على ثلاثة خطوط صناعية تبلغ قدرتها المشتركة للإنتاج 116 مليون وحدة في أفق سنة 2024.

وفي مارس 2023، تم إطلاق أول مصنع ذكي للأدوية الجنيسة في القارة الإفريقية، ويعد ثمرة تعاون وثيق بين الخبرة المغربية في مجال صناعة الأدوية وأفضل الخبرات الدولية، كما تمثل هذه الوحدة الصناعية الذكية الجديدة مساهمة نوعية في المشروع الملكي المتعلق بتعميم التأمين الصحي الإجباري، وضمان السيادة الصحية الوطنية.

كما عملت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية على عقد اتفاقيات للشراكة والتعاون مع مجموعة من الشركاء والفاعلين في مجال المنتجات الصحية والأدوية بالقطاعين العام والخاص بهدف تعزيز السياسة الصيدلانية الوطنية. وتروم هذه الشراكات تقوية القدرات الإنتاجية للأدوية والمنتجات الصحية والأجهزة الطبية واللقاحات، إضافة إلى تعزيز إنجازات المغرب في التأهب والاستجابة لطوارئ الصحة العامة في حالات الأوبئة ومختلف القضايا الصحية الأخرى، فضلا عن توفير التقنيات التي تمكن من تطوير الأدوية والتجارب السريرية المرتبطة بالتكنولوجيا الرقمية بالمغرب، إلى جانب تصميم وإنشاء ودعم تدبير المستشفيات وأنظمة الرعاية الصحية، والمساهمة في تطوير وتصنيع الأجهزة الطبية لعدة مجالات.

وبالتالي ستكون المنظومة الصحة الوطنية على موعد مع استغلال أحدث الابتكارات في مجال الوقاية والكشف المبكر عن الأمراض المزمنة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والتطبيب عن بعد، والتي ستساهم في جعل المغرب وجهة في مجال التكنولوجيا الصحية، وذلك في انسجام تام مع الرؤية الملكية الجديدة القائمة على التصنيع المغربي للمنتجات الصحية، وتعزيز السيادة الصحية.

❖ البرامج الصحية والمراقبة الوبائية

تعمل وزارة الصحة والحماية الاجتماعية على تنفيذ مخططات عمل البرامج الصحية لمحاربة الأمراض والمراقبة الوبائية حفاظا على الصحة العامة، إضافة إلى تعزيز الولوج إلى الخدمات الصحية الأولية عبر ضمان جودة الرعاية الصحية الأولية وتكثيف الحملات الصحية والتواصلية في إطار استراتيجية جديدة تقوم على التوعية والتربية على الصحة.

1. تعزيز البرامج الصحية ومحاربة الأمراض

تعمل وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، على تعزيز أداء البرامج الصحية من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات المهمة التي ساهمت بشكل كبير في تعزيز المكتسبات خاصة في مجال الوقاية ومحاربة الأمراض وفي تحسين التكفل بالأمراض خاصة المزمنة منها.

وفي هذا الصدد تواصل الوزارة تفعيل الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالحد من وفيات ومراضة الأمهات وحديثي الولادة، حيث تم إرساء النموذج الجديد لنظام تتبع الحمل المعدل حسب توصيات منظمة الصحة العالمية على مستوى جهة فاس – مكناس، كما تم إعطاء انطلاقة الكشف المبكر عن قصور الغدة الدرقية الخلقي عند الأطفال حديثي الولادة في جهتي الشرق ودرعة تافيلالت. وفي نفس الإطار تمت مأسسة البرنامج الوطني للكشف المبكر عن الصمم عند الأطفال حديثي الولادة بمقتضى الدورية الوزارية رقم 89 بتاريخ 18 أكتوبر 2022 مع إعطاء الانطلاقة الفعلية للبرنامج على صعيد نفس الجهتين السالف ذكرهما.

فيما يخص تعزيز الصحة الجنسية والانجابية ومن أجل مواكبة التطور الذي يعرفه المجتمع المغربي على جميع المستويات، تم إطلاق دراسة حول المحددات الاجتماعية للصحة الجنسية والإنجابية بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان وذلك من خلال إنجاز مسح يشمل مناطق بني ملال، أزيلال، القنيطرة، وسيدي قاسم.

وللمساهمة في الحد من المراضة ووفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة، تواصل الوزارة في إطار البرنامج الوطني للتمنيع، توفير اللقاحات والحقن مجانا وبشكل مستمر بمؤسسات الرعاية الصحية الأولية.

وفي إطار حماية صحة الطفل تواصل وزارة الصحة والحماية الاجتماعية تنفيذ السياسة الصحية الوطنية المندمجة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و18 سنة في أفق سنة 2030 من خلال إعداد خطة عمل الاستراتيجية الوطنية المتعددة القطاعات لصحة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة (2021-2025).

وفيما يخص البرنامج الوطني للصحة المدرسية والجامعية يتم سنويا تنظيم الحملة الوطنية السنوية للكشف والتكفل بالمشاكل الصحية لفائدة أزيد من مليون ونصف من الأطفال والمراهقين والشباب بالوسط المدرسي والجامعي بما فيهم ذوي الإعاقة، كما تم إعداد الاستراتيجية الوطنية الثانية لصحة المراهقين والشباب 2022-2030.

وبخصوص الوقاية والسيطرة على الأمراض غير السارية، وفي إطار تنزيل الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها 2019-2029 تم، سنة 2022، التكفل بأزيد من 100 ألف حالة جديدة لمرضى ارتفاع الضغط الدموي واقتناء الأجهزة الإلكترونية من أجل الكشف والتشخيص ومراقبة وتتبع الحالة الصحية للمرضى بمؤسسات الرعاية الصحية الأولية. كما تم التكفل بأزيد من مليون مريض بالسكري خلال نفس الفترة في مؤسسات الرعاية الصحية الأولية. كذلك، تم التكفل بحوالي 200 000 مريض بمراكز علاج السرطان، إضافة إلى تتبع حالة أزيد من 21000 شخص على مستوى مراكز طب الإدمان.

وفي مجال مكافحة الأمراض المعدية والوقاية منها تميزت السنوات الأخيرة بتحقيق عدة إنجازات من أبرزها إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التهاب الكبد الفيروسي "س". كما عرفت نفس السنة تنظيم حملة وطنية للتحسيس والكشف المبكر عن التهاب الكبد الفيروسي "س".

وبهدف تعزيز وتوفير الخدمات والعلاجات المتعلقة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية تم تشغيل 5 مراكز مرجعية جديدة للتكفل بالمصابين بالفيروس بكل من مدن تطوان، الداخلة، تزنيت، خنيفرة والصويرة.

وفي مجال مكافحة داء السل تم الحفاظ على نسبة النجاح العلاجي لجميع أشكال السل (90٪) بالإضافة إلى زيادة نسبة النجاح العلاجي للسل المقاوم للأدوية من 57٪ إلى 63٪. كما تم تجهيز جميع مراكز رعاية مرضى السل بمعدات التشخيص السريع.

وعلى مستوى مكافحة داء الكلب/السعار بالمغرب تم، تحقيق عدة منجزات ميدانية وأخرى تهم ميادين التعاون والشراكة مع مختلف المتدخلين في مجال محاربة هذه الظاهرة. وفي هذا الصدد تم الشروع في تنفيذ اتفاقية الشراكة التي تجمع بين وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية، مع تعبئة 609 مركز صحي تابع لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية إضافة إلى المكاتب الجماعية لحفظ الصحة من أجل تقديم الخدمات المتعلقة بالعلاجات الوقائية ضد داء السعار ابتداء من يناير 2022. كما تم في نفس الإطار التوقيع على ملحق لتعديل الاتفاقية المذكورة أعلاه بهدف تبسيط المساطر الإدارية لاقتناء اللقاح والمصل المضاد لداء الكلب. كذلك تم الشروع في تنفيذ الاتفاق الثلاثي بشأن تدبير وإدارة الساكنة الحيوانية (القطط والكلاب).

وبخصوص الوقاية والسيطرة على مقاومة مضادات الميكروبات، تم وضع نظام لرصد مقاومة مضادات الميكروبات وإطلاق ثلاث دراسات، تهم الأولى دراسة استقصائية بشأن المعارف والمواقف والممارسات المتعلقة بمقاومة مضادات الميكروبات، فيما تتعلق الدراسة الثانية بدراسة الجدوى والتكلفة حول اختبارات التهاب اللوزتين، ودراسة أخرى حول مدى انتشار العدوى المرتبطة بالعلاجات، كما تم إنجاز تقريرين، واحد لتقييم الجودة فيما يخص مقاومة مضادات الميكروبات والثاني لتقييم الحكامة بشأن مكافحة مقاومة مضادات الميكروبات.

كما تنجز الوزارة سنويا عدة حملات تواصلية وطنية ورقمية من أجل التوعية والتحسيس بمواضيع صحية مختلفة، كما تحتفي بالأيام العالمية للصحة التي تنظم على مدار السنة، من خلال إعداد وتصميم وبث دعائم تواصلية مختلفة (منشورات، فيديوهات قصيرة، لقاءات تواصلية وتفاعلية مباشرة، وصلات، كبسولات تحسيسية) عبر المواقع والصفحات الرسمية للوزارة وبمواقع التواصل الاجتماعي. ومن بين حملات وأنشطة التوعية والتحسيس التي تم القيام بها خلال هذه الفترة، نذكر ما يلي:

1. الحملة الوطنية للتوعية والتحسيس بداء السعار؛
2. الحملة الوطنية للتوعية والتحسيس بالنوبة القلبية؛
3. الحملة الوطنية للتحسيس والكشف المبكر عن سرطاني الثدي وعنق الرحم؛
4. الحملة الوطنية لمكافحة وصم المرضى النفسيين؛
5. الأسبوع الوطني للصحة الجامعية؛
6. الأسبوع الوطني للتلقيح؛
7. الحملة الوطنية للتحسيس والوقاية من مضاعفات الأمراض المزمنة؛
8. الحملة الوطنية لتشجيع الرضاعة الطبيعية؛
9. الحملة الوطنية للتوعية والتحسيس بالإجراءات الواجب اتباعها عند أداء مناسك الحج؛
10. اليوم العالمي للامتناع عن التدخين؛
11. اليوم العالمي لسلامة الأغذية؛
12. اليوم العالمي لمكافحة المخدرات؛
13. اليوم العالمي لصحة الفم والأسنان.

2. المراقبة الصحية والإنذار المبكر والسريع

يستمر المغرب في تنفيذ سياسة المراقبة واليقظة الوبائية أمام المستجدات والأزمات الصحية العالمية، حيث يتواصل العمل بنظام المراقبة الصحية والإنذار المبكر والسريع، وفي هذا الصدد قامت الوزارة بتعزيز وتطوير مهام المركز الوطني والمراكز الجهوية لعمليات طوارئ الصحة العامة وفرق الاستجابة السريعة، كما وقّعَ المعهد الوطني للصحة التابع للوزارة اتفاقيات شراكة استراتيجية مع كلّ من جامعة محمد السادس متعددة التقنيات و المؤسسة المغربية للعلوم المتقدمة للابتكار والبحث العلمي، بهدف تعزيز أنظمة المراقبة والرصد وتعزيز الابتكار والبحث العلمي وتطوير التكنولوجيا المرتبطة بهذا المجال.

وعملا بمبدأ السلامة والوقاية من الأوبئة والأزمات الصحية واستشراف الأخطار المهددة للصحة العامة، استمرت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية عبر المركز الوطني لطوارئ الصحة العامة، في رصد وتتبع المؤشرات الوبائية الخاصة بالجوائح والأوبئة المنتشرة عبر العالم، وتلك التي تستهدف المغرب بما في ذلك جائحة كوفيد19-، الذي ما زال نشيطا في العالم. وهكذا فقد عمل المركز الوطني لطوارئ الصحة العامة على:

- رصد وتتبع المؤشرات الوبائية الخاصة بكوفيد-19 وطنيا ودوليا؛
- تحيين خطط / إجراءات الرصد والاستجابة الخاصة بكوفيد-19: النسختين الرابعة والخامسة؛
- رصد وتتبع الحالة الوبائية الخاصة بجذري القردة وطنيا ودوليا؛
- تطوير خطة وطنية لرصد جذري القردة والاستجابة له والقيام بتحيينها؛
- تطوير خطط للرصد والاستجابة ل 6 أمراض نزفية؛
- عقد اجتماعات تنسيقية دورية على المستويين الجهوي والإقليمي؛
- تقديم الدعم والإرشادات اللازمة إلى الفرق العاملة على المستويين الجهوي والإقليمي؛
- تدريب فرق الاستجابة السريعة الجهوية والإقليمية؛
- التدريب على منهجية تقييم المخاطر في الصحة العامة؛
- إجراء تقييم داخلي لمنظومة المركز الوطني، والمراكزالجهوية لطوارئ الصحة العامة وفرق الاستجابة السريعة؛
- تنزيل اليقظة الالكترونية بجميع جهات المملكة عن طريق منصة اليقظة الالكترونية والمصادر المفتوحة.

كما قام المركز في إطار الأبحاث الميدانية والدراسات المتعلقة بمراقبة وتتبع وضعية الصحة العامة بإجراء دراسات وطنية، أبرزها:

- دراسة المعارف والمواقف والممارسات المرتبطة بإدارة كوفيد-19 بين مهنيي الصحة همت 1500 مهني بالقطاع العام والخاص في 12 جهة؛
- دراسة تقييمية لفعالية اللقاح في الميدان دراسة حالة- شاهد، همت 10 مناطق بالمغرب، على عينة من 2000 شخص؛
- دراسة وطنية حول انتشار ومعرفة ومواقف وتصورات عدوى السارس كوف-2 في المغرب، مارس 2023 (5300 شخص موزعين على 9 مواقع).

وإلى جانب الوقاية والمراقبة الاعتيادية للأمراض ذات الاحتمال الوبائي، والعمل المستمر لمواجهة الأزمات الصحية المحتملة، قامت الوزارة بتطوير نظام وطني فعال لليقظة الصحية، يتم تدبيره من طرف كلّ من مركز محاربة التسمم واليقظة الدوائية، والمركز الوطني لتحاقن الدم، والمركز الوطني للوقاية من الأشعة.

ولمواجهة المخاطر الصحية مستقبلا، ستعمل الوزارة على مأسسة منهجية التصدي للأوبئة وتدبير الأزمات الصحية من خلال:

- إعادة هيكلة النظام الوطني للمراقبة الوبائية ووضع إطار قانوني ملائم يضمن التقائية تدخلات جميع الأطراف المعنية؛
- تحديث دليل معايير المراقبة الوبائية؛
- إعداد دليل لرصد الأمراض الوبائية الناشئة والاستجابة لها (الأمراض الفيروسية / النزفية الناقلة)؛
- تنفيذ نظام المراقبة الدوري لمقاومة مضادات الميكروبات.

❖ تقريب الخدمات الصحية من المواطنين

1. مشروع الطب عن بعد

في 28 أكتوبر 2023، ترأس صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، حفل توقيع اتفاقية شراكة بين مؤسسة محمد الخامس للتضامن ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية وشركة متخصصة في المجال، تهم إطلاق برنامج الوحدات الصحية المتنقلة المجهزة بتقنيات الاتصال عن بعد يروم تحسين ولوج ساكنة العالم القروي للخدمات الصحية.

وينبع هذا البرنامج من القناعة العميقة والراسخة لصاحب الجلالة بجعل الحق في الولوج إلى الخدمات الصحية، إحدى الدعامات الأساسية لتوطيد المواطنة وتحقيق تنمية بشرية شاملة ومندمجة.

ويندرج البرنامج في إطار الورش الملكي لإصلاح المنظومة الصحية وتعميم الحماية الاجتماعية، ويمثل نموذجا جديدا للتدخل الطبي يزاوج بين توفير العلاج عن قرب والتطبيب عن بعد. ويهم هذا البرنامج النموذجي نشر وحدات صحية مجهزة بتقنيات الاتصال عن بعد في المناطق التي تعاني من خصاص في الولوج إلى الخدمات الصحية.

وتضم كل وحدة من هذه الوحدات، طبيبا عاما، وممرضين/ممرضتين، ومساعدة إدارية. وتم تزويد هذه الوحدات بتجهيزات متطورة للطب الحيوي تمكن من ضمان القيام باستشارات طبية حضورية للطب العام واستشارات طبية متخصصة عن بعد، عبر الربط بالمنصة المركزية للتطبيب عن بعد، والتي تتكون من متخصصين في طب النساء والتوليد، وطب الأطفال، وأمراض الغدد الصماء، والأمراض الجلدية، وطب الأنف والأذن والحنجرة، وأمراض القلب وأمراض الرئة.

ويعتمد تنفيذ هذا البرنامج، في مرحلة أولى تمتد لسنة واحدة، على نشر 50 وحدة صحية متنقلة مجهزة بتقنيات الاتصال عن بعد في مختلف جهات المملكة، وخاصة على مستوى 40 إقليما. وتم اختيار هذه الأقاليم بناء على تحليل لمعطيات تموقع مراكز الصحة على المستوى الإقليمي.

وتتطلب المرحلة الأولى لهذا البرنامج تعبئة 20 طبيبا متخصصا بالنسبة للمنصة المركزية للتطبيب عن بعد، و50 طبيبا عاما، و100 ممرضا/ ممرضة، و100 مساعدة، يتوزعون على مختلف الأقاليم. ويتطلب إنجازها تعبئة مبلغ مالي بقيمة 180 مليون درهم.

ويعد برنامج الوحدات الصحية المتنقلة ثمرة لجهود وزارة الصحة والحماية الاجتماعية الرامية إلى التصدي لمشكل بعد الخدمات الطبية، وتحسين الولوج إلى العلاجات الصحية بالعالم القروي، وذلك من خلال الاستفادة من الخبرة والتجربة التي راكمتها مؤسسة محمد الخامس للتضامن لأكثر من 20 سنة في مجال تنظيم القوافل الطبية لفائدة الساكنة المعوزة والتي تعيش في المناطق البعيدة عن مؤسسات طبية.

كما تم بموجب المرحلة الثانية التي أعطى إطلاقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، بتاريخ 26 مارس 2024، نشر 50 وحدة صحية أخرى من نفس النوع. وتضم كل وحدة صحية متنقلة جناحا طبيا، يتكون من قاعتين متعددتي الأغراض للاستشارة والعلاج، مجهزتين بالأدوات الطبية الأساسية، والعتاد الطبي، وأنظمة الاتصال بالإضافة إلى مجموعة متكاملة من المعدات الطبية الحيوية من الجيل الجديد، التي يتم استغلالها في إجراء الاستشارات عن بعد.

2. عملية رعاية

كما تعمل الوزارة أيضا على تفعيل عملية رعاية كل سنة ابتداء من شهر نونبر إلى مارس لضمان استمرارية الخدمات الصحية والاستجابة لفائدة ساكنة المناطق المتضررة بفعل موجات البرد، وقد استهدفت هذه العملية برسم سنة 2024-2023، ما مجوعه 1 مليون شخص في 31 إقليما منتميا إلى 8 جهات (1146 دوارا) بكلفة تفوق 12.7 مليون درهم، عبر تقديم خدمات صحية للقرب في الطب العام والتخصصات والتكفل بالمرضى والحالات المستعجلة، وبناء وحدات صحية، وتنظيم 175 قافلة طبية إضافة إلى برمجة أزيد من 3766 زيارة ميدانية للوحدات الطبية المتنقلة مع تعبئة أزيد من 2000 مهنيي للصحة وتعبئة 745 مركز طبي، و376 سيارة إسعاف.

الخدمات الإلكترونية

- البوابة الإلكترونية الرسمية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية

https://www.sante.gov.ma/

- البوابة الإلكترونية المخصصة للإعلام والتوعية والتثقيف الصحي

https://sehati.gov.ma/

- التطبيق الإلكتروني "صحتي" للهواتف المحمولة
https://apps.apple.com/es/app/sehati/id1164404733?l=en
- البوابة الإلكترونية لحملة التلقيح ضد فيروس كورونا
https://www.liqahcorona.ma/
- البوابة الإلكترونية للشكايات
https://www.chikayasante.ma/
- البوابة الإلكترونية الرسمية للوكالة الوطنية للتأمين الصحي
https:// www.anam.ma/

- الخدمات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية للتأمين الصحي
  - خدمة إيداع ومتابعة الشكايات المتعلقة بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض AMO عبر الرابط:
http://anam.chikaya.ma/index.php?page=citoyen.AjoutDemande
  - خدمة تسجيل الطلبة في نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض عبر الرابط:
http://cme.anam.ma/
  - خدمة طلب الحصول على الرقم الوطني الاستدلالي لمهنيي الصحة ومؤسسات العلاج للقطاعين العام والخاص "INPE" عبر البريد الإلكتروني: inpe@anam.ma
  - خدمة إيداع وتتبع طلبات إدراج الأدوية غير المعوض عنها في دليل الأدوية القابلة للتعويض "GMR" عبر الموقع الإلكتروني: https://e.labo.anam.ma

- خدمة تتبع الملفات المعروضة على لجنة الشفافية عبر الرابط: https://ct.anam.ma
- خدمةالاطلاع على دليل الأدوية المعوض عنها عبر الرابط:
- http://www.anam.ma/regulation/guide-medicaments/recherche-de-medicaments-par-nom/
- خدمة الاطلاع على دليل مهنيي الصحة عبر الرابط:
- http://www.anam.ma/regulation/referentiel-des-professionnels-de-sante/annuaire-des-professionnels-par-etablissement/
- منصة الاطلاع على المعطيات المرتبطة بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض AMOعبر الرابط:

https:// e-docs.anam.ma

- خدمة الاطلاع وتحميل المنشورات المتعلقة بالتوظيف بالوكالة الوطنية للتأمين الصحي عبر موقع الوكالة الإلكتروني: https:// www.anam.ma/
- خدمة الطلبيات العمومية عبر موقع الوكالة الإلكتروني: https:// www.anam.ma/
- خدمة مكتب الضبط الإلكتروني عبر الرابط: https://courrier.gov.ma/virtualbo/
- خدمة الحصول على معلومات إضافية عبر الرابط: http://www.anam.ma/lagence/nous-contacter/